



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 14 شباط/ فبراير، 2019

# هل يقطع ترشّح بوتفليقة الطريق على التغيير في الجزائر؟

وحدة الدراسات السياسية

## هل يقطع ترشح بوتفليقة الطريق على التغيير في الجزائر؟

سلسلة: تقدير موقف

14 شباط/ فبراير، 2019

### وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش..

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1. رسالة ترشّح أم برنامج انتخابي؟
2. آلية الانتخاب
2. أبرز المتنافسين
2. عبد العزيز بوتفليقة
3. عبد الرزاق مقري
4. علي بن فليس
4. خاتمة

أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة (82 عامًا)، في رسالة وجهها إلى الشعب، قرار ترشحه لولاية رئاسية خامسة في الانتخابات المقرر إجراؤها في 18 نيسان/أبريل 2019. وبهذا يكون قد حسم مسألة بقائه في السلطة بعد فترة من الضبابية والتكهنات المتعلقة بإمكانية اعتذاره عن الترشح نظرًا إلى ظروفه الصحية التي قد تعوق ممارسته مهامه الرئاسية. وربما يدفع هذا القرار عددًا من أبرز مرشحي المعارضة إلى إعادة النظر في قرارات ترشحهم لاعتقادهم عدم وجود فرصة حقيقية للنجاح في ضوء هذا الترشح المجمع عليه من الحزبين الكبيرين والجيش، وشكوك في عدم حياد الإدارة التي تشرف على العملية الانتخابية.

## رسالة ترشح أم برنامج انتخابي؟

حرص الرئيس بوتفليقة في رسالة الترشح التي وجهها إلى الشعب على تقديم ما يشبه جرد حساب للإنجازات التي حققتها إدارته على امتداد العقدين الماضيين، فذكر الجزائريين بجهوده في إنهاء الصراع الدموي الذي عاشته البلاد في تسعينيات القرن الماضي بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كانون الأول/ديسمبر 1991، وتسمى في الجزائر بـ «العشرية السوداء». وعدد إنجازاته الاقتصادية المتمثلة في «التخلص من المديونية وجمع احتياطات الصرف وتكوين ادخار عمومي معتبر» على نحو مكن «الجزائر من الصمود أمام انهيار أسعار البترول في السنوات الأخيرة وسمح لها بالاستمرار في مسار التنمية»<sup>(1)</sup>. وتناول إنجازات إدارته في المجال الاجتماعي؛ فتحدث عن توفير السكن والمياه والطاقة والتعليم والصحة وفرص العمل ومكافحة البطالة والرفع من شأن المرأة ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وعبر عن إصراره على الاستمرار في مهامه الرئاسية، رغم إقراره بوضعه الصحي، مذكرًا بدوره في حرب التحرير الوطني التي قادت إلى استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي عام 1962.

واعترف الرئيس بوجود تحديات وصعاب ينبغي مواجهتها، أبرزها ضرورة بناء «اقتصاد منتج وتنافسي» يتحرر من التبعية المفرطة للنفط، كما أقر بتآكل موارد البلاد، وانتشار الفساد وضعف الإنتاجية، ودعا إلى توافق وطني وسياسي لمواجهة هذه التحديات. ووعده في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية 2019 بدعوة «في غضون هذه السنة كل قوى الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عقد ندوة وطنية ستكرس تحقيق التوافق حول الإصلاحات والتحويلات التي ينبغي أن تباشرها بلادنا بغرض المضي أبعد من ذي قبل في بناء مصيرها».

وحدّر الرئيس من انتشار حالة الإحباط والعزوف عن المشاركة السياسية في أوساط الشباب، داعيًا إلى استقطابهم عبر تعزيز دورهم وحضورهم في الهيئات التنفيذية والمجالس المنتخبة، كما دعا إلى مشاركة أكبر للمجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتعزيز مساهمة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، ودور أكبر للقطاع الخاص في خلق فرص العمل وزيادة مداخيل البلاد.

يدلّ إصرار المؤسسة الحاكمة في الجزائر على ترشيح بوتفليقة، رغم النقد الشعبي الواسع الذي لامس السخرية في كثير من الحالات، على عدم وجود بديل «طبيعي» متفق عليه من داخل النخبة الحاكمة، ورغبة في تأجيل الصراع حول هذا الموضوع. والحقيقة أن المسألة التي تهم الجزائريين (على الرغم من التذمر والسخط من حصر الترشيح في شخص واحد وكأنه لا وجود لغيره في الجزائر) ليست استبدال شخص بآخر من داخل النخبة الحاكمة، بل الإصلاحات وطبيعة النظام القادم. وإن أهم إرث يمكن أن يخلفه بوتفليقة عدا تقليصه دور الجيش السياسي، الذي أنجزه إلى حد بعيد، هو الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تجري في فترة رئاسته.

1 "النص الكامل لرسالة الرئيس بوتفليقة إلى الأمة للإعلان عن ترشحه للانتخابات الرئاسية"، موقع الإذاعة الجزائرية، 2019/2/10، شوهده في 2019/2/13، في: <https://bit.ly/25m6Q74>

## آلية الانتخاب

تعدّ هذه الانتخابات الرئاسية الأولى عقب التعديل الدستوري الذي عرفته الجزائر في آذار/ مارس 2016، والذي تم بموجبه إعادة تحديد الولايات الرئاسية لتصبح قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط (مدتها 5 سنوات). وتنظّم انتخابات نيسان/ أبريل 2019 بموجب القانون العضوي رقم 16 - 10 الصادر في آب/ أغسطس 2016<sup>(2)</sup>، والقاضي بإجراء الانتخابات الرئاسية بالاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية المطلقة، مع إمكانية الانتقال إلى دورة ثانية يشارك فيها المرشحون الفائزون بأكبر قدر من الأصوات في الدورة الأولى في حالة عدم تحقق الأغلبية المطلقة<sup>(3)</sup>. وتمر الانتخابات الرئاسية بحسب نص القانون العضوي بأربع مراحل رئيسية:

• المرحلة الأولى: استدعاء الهيئة الناخبة بموجب مرسوم رئاسي (المادة 136) ويتم ذلك في غضون 90 يومًا من إجراء الاقتراع.

• المرحلة الثانية: تقديم ملف الترشيح إلى المجلس الدستوري. ويجب أن يحتوي الملف على مجموعة من المستندات والوثائق الشخصية، وقائمة تتضمن على الأقل 600 توقيع فردي لأعضاء منتخبيين في مجالس بلدية أو ولائية أو برلمانية موزعة عبر 25 ولاية (من أصل 48) كحد أدنى، أو 60 ألف توقيع فردي على الأقل لأفراد مسجلين في القوائم الانتخابية موزعة بالشروط السابقة نفسها، على ألا يقل عدد التوقيعات في كل ولاية عن 1500 توقيع، وأن يتم تقديم هذا بعد انقضاء 45 يومًا على نشر المرسوم الرئاسي القاضي باستدعاء الهيئة الناخبة (المادة 142).

• المرحلة الثالثة: تتضمن النظر في صحة الترشيحات وصدور قرار من المجلس الدستوري بشأنها، ويتم ذلك في غضون 10 أيام عقب تقديم الملفات. وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

• المرحلة الرابعة: رحلة التصويت وفقًا للنظام المحدد بالقانون المذكور أعلاه.

## أبرز المتنافسين

تقدّم نحو 172 شخصًا بترشيحاتهم بحلول آخر كانون الثاني/ يناير 2019، منهم رؤساء أحزاب ومستقلون (ما زال يتعين على المجلس الدستوري النظر في صحة ترشيحاتهم)<sup>(4)</sup>، لكن المنافسة ستنحصر على الأرجح بين ثلاثة مرشحين، هم:

## عبد العزيز بوتفليقة

يعدّ عبد العزيز بوتفليقة المرشّح الأقوى في الانتخابات الرئاسية القادمة، كونه مرشّح ما يعرف في الجزائر بالتحالف الرئاسي الذي يضم حزب جبهة التحرير الوطني الذي يحكم البلاد منذ الاستقلال، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يتولى أمانته العاقبة الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى، وتجمع أمل

2 الجمهورية الجزائرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قانون عضوي رقم 16 - 10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 50، شوهده في 2019/2/8، في: <https://bit.ly/25LIEvy>

3 انظر: المادتان 137، 138.

4 "رئاسيات: 172 راغبًا في الترشح منهم 14 رئيس حزب يسحبون استمارات التوقيعات"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/1/31، شوهده في 2019/2/7، في: <https://bit.ly/2WVWUQP>

الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية<sup>(5)</sup>. ويمكن القول إن بوتفليقة يحظى بدعم الجيش أيضًا. وتتمثل نقطة قوته الرئيسية في سيطرته على الإدارة، وذلك بسبب تغلغل التحالف الرئاسي في الحكومة، والمجالس المنتخبة محلياً، وعلى مستوى الولايات (المحافظات). يضاف إلى ذلك نفوذه داخل المجلس الدستوري الذي يتكوّن من 14 عضوًا يعيّن بوتفليقة ثلثهم بما في ذلك الرئيس ونائبه<sup>(6)</sup>. وسيتم تعيين رئيس جديد لهذا المجلس خلال الأيام القادمة عقب وفاة رئيسه مراد مدلسي<sup>(7)</sup>.

وبوتفليقة مرشّح طبقة رجال الأعمال التي تدعم النظام أيضًا. وقد عبّر رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد بوضوح عن دعمه بوتفليقة حال ترشحه لولاية خامسة<sup>(8)</sup>. وتكمن أهمية سيطرة التحالف الرئاسي المؤيد لبوتفليقة على الإدارة في النقطتين التاليتين:

• انتزاع قرار إيجابي من المجلس الدستوري: تبدو مهمّة تمرير ملف ترشّح الرئيس الحالي للعهدّة الخامسة إجراءً روتينياً، رغم وضعه الصّدي؛ فالقانون ينص على تقديم شهادة طبية توضح الوضع الصحي للراغبين في الترشّح<sup>(9)</sup>. ونجح بوتفليقة، رغم ذلك، في الحصول على موافقة المجلس لدى ترشحه في انتخابات 2014.

• تسخير بيروقراطية الدولة ومواردها في دعم حملة بوتفليقة: يستفيد جميع المرشحين من بيروقراطية الدولة ومواردها أثناء حملاتهم الانتخابية. لكن الرئيس بوتفليقة سيكون أكبر المستفيدين بحكم تغلغل أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس المنتخبة والإدارات ووسائل الإعلام الرسمية التي تتحوّل إلى أجهزة دعائية في خدمة حملة الرئيس.

## عبد الرزاق مقري

قررت حركة مجتمع السلم «حمس» المشاركة في الانتخابات الرئاسية وترشيح رئيسها عبد الرزاق مقري<sup>(10)</sup>. ويعبّر ذلك عن عودة للحركة بعد غياب عن الانتخابات الرئاسية منذ عام 1995 التي ترشّح فيها مؤسس الحركة مدفوظ نحاح وحلّ حينها في المرتبة الثانية بعد اليمين زروال بحصوله على 26 في المئة من الأصوات. بينما دعمت الحركة في انتخابات 1999 و2004 و2009 الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقاطعتها عام 2014 احتجاجاً على ترشّحه<sup>(11)</sup>.

تعدّ حركة مجتمع السلم (المحسوبة على خط الإخوان المسلمين) من أقوى التشكيلات السياسية الإسلامية في الجزائر. لكن ذلك لا يجعل مقري مرشّحاً توافقياً بين الإسلاميين بمختلف أطيافهم. بل على العكس، فترشيحه يأتي وسط انقسامات شديدة داخل الأحزاب السياسية الإسلامية بين وجهات نظر متعددة تخصّ

5 عثمان لحياني، "الجزائر: أحزاب التحالف الرئاسي تعلن رسمياً ترشيح بوتفليقة لولاية خامسة"، العربي الجديد، 2019/2/2، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2HX6cYG>

6 المادة 183 من الدستور الجزائري.

7 "وفاة رئيس المجلس الدستوري مراد مدلسي"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/1/28، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2GzD3AA>

8 أسماء ب.، "رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد: أنا مع العهدّة الخامسة إذا ترشح بوتفليقة"، الشروق أونلاين، 2018/1/3، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2DmZiqh>

9 المادة 139 من قانون الانتخابات.

10 "البيان الختامي للدورة العادية الثانية لمجلس الشورى الوطني (يناير 2019)"، حركة مجتمع السلم، 2019/1/26، شوهد في 2019/10/2، في: <https://bit.ly/2GADECK>

11 عثمان لحياني، "إخوان الجزائر يحشدون الإسلاميين لمرشحهم الرئاسي عبد الرزاق مقري"، العربي الجديد، 2019/2/6، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2HSkf8m>

العلاقة بالنظام والمعارضة. ووصل التباين وسط التيار الإسلامي إلى تقديم مرشحين ينافسون مقرري، مثل حزب حركة البناء الوطني الذي رشح رئيسه عبد القادر بن قرينة، وحركة الإصلاح الوطني الجزائري التي تدعم ترشح الرئيس بوتفليقة، ولم يعلن عبد الله جاب الله رئيس جبهة العدالة والتنمية حتى الآن دعمه أي مرشح<sup>(12)</sup>.

ويعبر ترشح مقرري عن تغيير مفاجئ في قراءة «حمس» للساحة السياسية وجدوى المشاركة في الانتخابات؛ حيث أن مقرري، قبل شهور فقط من استدعاء الهيئة الناخبة، اعتبر مشاركة الحركة أمراً صعباً في حالة وجود مشروع لولاية خامسة للرئيس<sup>(13)</sup>. من هنا، يُفتح الباب واسعاً لتساؤلات حول الضمانات التي تلتقتها الحركة خاصة فيما يتعلق بموقعها بعد الانتخابات.

## علي بن فليس

بدأ علي بن فليس عملية جمع التوقيعات التي ينص عليها قانون الانتخابات. لكن الفصل النهائي في صحة ملفات الترشح لم يتم حتى الآن خاصة مع إعلان الرئيس بوتفليقة. وقد انقسم حزب طلائع الحريات الذي يرأسه بن فليس بين وجهتي نظر فيما يتعلق بالانتخابات؛ تتمثل الأولى في توافق علي فكرة المشاركة وتراها وسيلة للتسويق للحزب وأهدافه وبرنامجه. أما الثانية فترفض تكرار سيناريو انتخابات 2014 التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، وتفضل مقاطعتها باعتبار أن حصول منافسة حقيقية غير ممكن عملياً في ضوء ترشح بوتفليقة وعدم حياد الإدارة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات<sup>(14)</sup>.

حظي بن فليس بشعبية عند إعلان ترشحه ضد بوتفليقة عام 2014، على الرغم من أنه كان جزءاً من النظام الحاكم، وكان في ذلك الحين يبدو الأقدر على مواجهة الرئيس لأنه كان جزءاً من النظام ويدرك طبيعته وخفاياه. لكنه لم يتمكن مع ذلك من الفوز، لأن حزبه طلائع الحريات كان جديداً على الساحة وقتها ولم يكن يحظى بنفوذ مهم أو دعم بيروقراطية الدولة أو الجيش ولم يدخل في تحالفات مع أحزاب أخرى، وما زال حتى الآن لا يملك وسائل إعلام قوية تتحدث باسمه.

## خاتمة

يعدّ ترشح بوتفليقة للانتخابات الرئاسية بمنزلة غلق للعملية السياسية، وحسم لنتائج الانتخابات مسبقاً باعتباره مرشح الحزب الحاكم والتحالف الرئاسي الذي يسيطر على الجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية، إضافة إلى تمتع الرئيس بدعم قيادة الجيش وطبقة رجال الأعمال، ورهانه على توقع الناس إلى الاستقرار. في ضوء ذلك، ليس مستبعداً انسحاب بعض أبرز المرشحين أمام بوتفليقة (بن فليس، أو مقرري) في الأيام القادمة، كونهم غير قادرين على المنافسة في ضوء موارد التحالف الذي يقف وراء الرئيس؛ سواء أكانت مالية أم إعلامية، فضلاً عن نفوذه في أجهزة الحكم والإدارة.

12 ج سليمان، "الإسلاميون أقرب إلى بوتفليقة منهم إلى بعضهم بعضاً"، الخبر، 2019/2/3، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2SsCGPK>

13 حركة مجتمع السلم، "رئيس الحركة د. عبد الرزاق مقرري: رئاسيات 2019 تطبخ على نار الأزمات الحالية"، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2TGI8ft>

14 عبد الله نادور، "الرئاسيات تثير الجدل في حزب بن فليس"، البلاد، 2019/2/9، شوهد في 2019/2/10، في: <https://bit.ly/2UUPo6BB>